الأمانة العامة

أمانة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

بشأن

حملة الاعتداءات والتحريض الإسرائيلية ضد وكالة الأونروا

اطّلع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، برئاسة المملكة المغربية، يوم الأحد 2024/1/28، على حملة الاعتداءات والتحريض الإسرائيلية ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا.

وإذ يعيد مجلس الجامعة التأكيد على التفويض الممنوح لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949)، وعلى ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها الخمس، إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194 لعام (1948). يؤكد المجلس على ما يلي:

1- إدانة العدوان الإسرائيلي على مدارس ومؤسسات ومقرات وموظفي وكالة الأونروا في قطاع غزة، والذي أدى إلى قتل 152 شهيداً من موظفي الوكالة وجرح المئات منهم، وتدمير الكثير من مقرات ومؤسسات الأونروا، بما فيها تلك التي تؤوي آلاف المدنيين الفلسطينيين الذين هجرهم جيش الاحتلال الإسرائيلي قسراً من بيوتهم وأحيائهم السكنية.

2- رفض وإدانة الحملات الإسرائيلية الممنهجة ضد وكالة الأونروا، بما في ذلك التحريض السافر ضدها، واتهام موظفيها بالإرهاب دون تحقيق أو تدقيق، بقصد استكمال مسلسل الاعتداءات الإسرائيلي على الوكالة بهدف تقويضها وإنهاء دورها.

3- التأكيد على أن تمويل وكالة الاونروا هو مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، وبالتالي رفض وقف تمويل الأونروا أو تخفيضه والتحذير من خطورة ذلك بما يعرض أجيالاً من اللاجئين الفلسطينيين لخسارة الخدمات الصحية والتعليمية والخدماتية، ويشكل محاولة مرفوضة لطمس قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما أن حرمان الفلسطينيين من فرص التعليم

بسبب وقف تمويل الوكالة سيحرمهم من أي فرصة للأمل بمستقبل أفضل، وسيقوض فرص السلام ويدفع المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار.

4- مطالبة الدول التي أعلنت مؤخراً وقف تمويلها لوكالة الأونروا، بإعادة النظر في مواقفها والتراجع عنها، وتجنب تحميل الأونروا تبعات الاتهامات الإسرائيلية الجائرة لبعض موظفيها.

5- تحميل حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية القانونية والجنائية والمالية عن استهداف مراكز ومؤسسات وموظفي الأونروا.

6- دعوة الدول والجهات المانحة للوفاء بالتزاماتها المالية لدعم موازنة وكالة الأونروا.

7- مطالبة الدول التي أعلنت عن تجميد مساهمتها في موازنة الأونروا إلى إعادة النظر في قرارها، والإشارة إلى فتح الوكالة تحقيقاً بمزاعم إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بحق بعض موظفيها وإعلانها التزام موظفيها بمبادئ القانون الدولي وميثاق المنظمة.

8- التأكيد على ان وقف عمليات الاونروا في قطاع غزة سيتسبب بحرمان أكثر من ٢ مليون فلسطيني من خدماتها الحيوية اللازمة لاستمرار الحياة ويمثل عقابا جماعيا بحق موظفي الوكالة ومجتمع اللاجئين المستفيد من خدماتها في توقيت بالغ الخطورة حيث يشهد قطاع غزه كارثه انسانيه تسبب بها العدوان الاسرائيلي. والتحذير من تبعات تجميد تمويل الاونروا على قدرتها على الايفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه ملايين اللاجئين في مناطق عملياتها الخمس وفق منطوق تكليفها الاممي السامي.

9- التأكيد على الدعم القوى والمستمر لوكالة الأونروا والتي تقوم بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنسانية والتعليمية والصحية للشعب الفلسطيني، حيث تعد شريكاً رئيسياً في الجهود المشتركة لتعزيز العدالة وتحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز دعمها من قبل الدول الأعضاء والمانحين الدوليين لتمكينها من مواصلة عملها الحيوي في تحسين ظروف حياة اللاجئين الفلسطينيين، وعليه حث الدول والمنظمات الدولية على تعزيز الشراكة مع الاونروا وتقديم الدعم السياسي والمالي لمساعدتها في تنفيذ برامجها الهامة، وهو ما يعكس الالتزام بتحقيق العدالة والانصاف وتوفير الحماية والرعاية للشعب الفلسطيني وهو أمر حاسم لتحقيق السلام العادل والمستدام في المنطقة، والمطالبة بتحقيق دولي سريع وشفاف في الجرائم الإسرائيلية ضد موظفي وكالة الاونروا، بما في ذلك قتل (152) موظفاً دولياً من موظفيها خلال الفترة الماضية.

10- تأييد بيان وكالة الاونروا الصادر بتاريخ 2024/1/27 لاسيما حث الدول التي أعلنت عن قطع تمويلها للوكالة إلى إعادة النظر بقرارها كي لا تضطر الاونروا مكرهةً لوقف أو

تقليص الاستجابة الإنسانية، خصوصاً وأن حياة السكان في قطاع غزة يعتمد على هذا الدعم، كذلك الاستقرار في المنطقة.

11- الطلب من مجالس السفراء العرب وبعثات جامعة الدول العربية في الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، التحرك العاجل بالزيارات والاتصالات لنقل مضمون هذا البيان والعمل بموجبه.

(بيان رقم 259 – د.غ.ع – ج 2 – 2024/1/28)